خلال الـ 21 عاما المنقضية من مسيرة الوحدة :

نهضة اقتصادية غير مسبوقة

الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من 123 مليار ريال الى 8,4 تريليون ريال

كتب/ المحرر الاقتصادي

شـهد الاقتصاد اليمني خلال الـ٢١ عاما المنقضية من عمر الوحدة اليمنية تطـورات كبيرة ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٣ مليار ريال في عام ١٩٩٠ م إلى ٨،٤ تريليون ريال عام ٢٠١١ م .كمـا تم تخصيص مئات المليارات لتنفيذ المشـاريع التنمويـة والخدميـة . فضلا عـن المحافظة على الاسـتقرار المالي والنقدي وخفض معـدل التضخم وتنمية الاحتياطيات الخارجية .

لـم تتمكن اليمن من بناء اقتصادها ومن تحقيق نهضة تنمويـة غير مسـبوقة فـي تاريخها إلا منذ عـام ١٩٩٥ إذ سـاهم الاسـتقرار الذي شـهدته اليمن منذ تلك الفترة في تهيئة المناخ المناسب للبناء التنموي.

لم يكن الطريق سـهلاً بل كان وعراً للغاية، فالاختلالات الاقتصاديـة كانت فـي ذروتها عـام ١٩٩٤ ذلـك أن دولة الوحدة ورثت تركة ثقيلـة (ديون متراكمة، عجز مزمن في الموازنـة، تضخم، ركود، وبنـى تحتية ضعيفـة) وبالرغم من تعـدد الموارد التي تمتلكها اليمـن إلا أن الاقتصاد ظل مرتهناً للخـارج إذ كان يعتمد طوال العقود الثلاثة الماضية علـى القـروض والمسـاعدات وتحويـلات المغتربين. غير أن اليمن تمكنـت من تجاوز تلك الاختـلالات وبناء اقتصاد وطنـي يعتمد علـى مـوارده الذاتية من خلال الاسـتغلال الأمثل لثرواته مما مكن الدولة من تنفيذ آلاف المشـروعات التنموية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية .

لقد مر الاقتصاد اليمني خلال ال ٢١ عاماً الماضية بثلاث مراحـل، الأولـى ١٩٩٠-١٩٩٤ م تميزت بتراجع مسـتوى النشـاط الاقتصـادي وانخفـاض معـدل النمو خـلال هذه الفتـرة بسـبب تفاقم الاختـلالات الماليـة والنقدية نتيجة المماحـكات السياسـية خلال تلـك الفترة والتـي قادت إلى حـرب تثبيت الوحدة عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانيـة ١٩٩٥-١٩٩١ ومـا ترتب عليها من عـودة ما يربو علـى مليون مغترب مـن الدول السـت الخليجية وانخفاض التحويلات وتوقف المسـاعدات والتحويلات الخارجية والتي كان يعتمد الاقتصاد الوطني عليها بنسبة كبيرة الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة.

أما المرحلة الثانية ١٩٩٥-٢٠٠٠م فقد اتسمت بتحسن مسـتوى الأداء الاقتصـادي وتحقـق خلالهـا معـدلات نمو مرتفعة وذلك بفضل تنفيذ الحكومة لحزمة من السياسـات الإصلاحيـة في إطـار تنفيـذ برنامج الإصـلاح الاقتصادي والمالي والنقدي منها «تحرير سعر الصرف، التدرج في رفع الدعومـات، تحرير التجـارة الخارجية،... الـخ». كما أحدثت الإصلاحـات تحـولاً كبيـراً فـي السياسـات الاقتصادية إذ انتهجت اليمن آلية السـوق الحر حيث أنيط بالقطاع الخاص الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.

وركـزت المرحلـة الثالثـة ٢٠٠١-وحتـى العـام الجاري ٢٠١١م على التخفيف من الفقر والحد من البطالة وإصلاح الإدارة والحكـم الجيـد والتوجـه نحـو اللامركزيـة المالية والإدارية والالتزام بالشفافية ومكافحة الفساد.

الأداء الاقتصادي ١٩٩٠-١٩٩٤م

اتسـم النمـو الاقتصـادي خلال هـذه الفتـرة بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى وذلك بسبب الاختلالات والاضطرابات الاقتصاديـة الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد اليمني في النصف الأول من التسـعينيات من القرن الماضي.

وبالرغـم من نمو الناتج المحلـي الإجمالي بمعدلات نمو حقيقيـة منخفضة بلغت في المتوسـط حوالي ٤,١٪ خلال الفتـرة، إلا أن هـذا النمـو لم يكـن متولداً مـن القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بل كان نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الـذي خصـص لمواجهة ترتيـب البنـاء المؤسسـي لدولة الوحـدة. بينما حقـق الناتج المحلي الإجمالـي غير النفطي معدلات نمو سالبة في عام ١٩٩٤ بلغت ٥,٠٪.

كمـا اتسـمت السياسـة الماليـة في هـذه الفتـرة بأنها سياسة توسعية حيث شـهد الإنفاق العام نمواً كبيراً تجاوز نمـو الإيرادات العامة ما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة للدولـة والذي بلغ فـي نهاية عام ١٩٩٤ نحـو ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتمدت السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة على مصادر تضخميـة «الإصدار النقدي» والـذي قاد بدوره إلى ارتفاع معدل نمو العرض إلى ٣١,٦٪ والتضخم إلى ٤٩,٤٪ في عام ١٩٩٤ وبالتالي انعكسـت هـذه الإجراءات النقدية التوسـعية على انخفاض القوة الشـرائية للعملـة المحلية واضطـراب سـعر الصرف والـذي تجـاوز حاجـز ١٦٥ ريالاً للدولار عام ١٩٩٥، والمضاربة في العملة والعقارات ما أدى إلـى تدهور احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي إلى ٣٠٠ مليون دولار تغطي واردات بلادنا من السـلع لفترة لا تتجاوز الشهر.

أمـا المديونية الخارجية فقد ارتفعت من ٨,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٩ مليار في عام ١٩٩٥ بمتوسط نمو ٤٪ وبالتالي قفزت نسـبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١١٤٪ إلـى ١٧٦٪ من الناتج المحلـي الإجمالي، وتضاعف كذلـك عـبء المديونيـة الخارجية مـن ٣٠٪ مـن إجمالي عائـدات الصـادرات غير النفطيـة إلـى ٧٣,٧٪ و١٨٧,٢٪ علـى التوالي. ونتيجـة لذلك أصبحت الحكومـة عاجزة عن سداد ديونها حيث بلغت الفوائد غير المسددة ٢٤١,٤٪ من إجمالي الفوائد المستحقة في عام ١٩٩٥.

كما أدت الاضطرابـات الاقتصادية خلال هذه الفترة إلى إحـداث اختلالات اقتصاديـة في الموازيـن الكلية الخارجية إذ تزايـد عجـز الميـزان الكلـي للمدفوعـات إلـى ٧٠٩,٧ مليـون دولار في عام ١٩٩٤ وذلـك نتيجة الانخفاض الحاد فـي تحويلات المغتربيـن وتوقف المسـاعدات والتمويلات الخارجيـة وارتفـاع حجم الأعبـاء على القـروض الخارجية وتصاعد قيمة الواردات.

برنامج الإصلاح الاقتصادي

وتعكس المؤشرات السابقة تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال تلـك الفترة والتـي أدت إلى انخفاض متوسـط دخل الفرد في ظل انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل التضخم والنمو السـكاني. لذا فقد بادرت الدولة بعد حرب تثبيت الوحدة في عام ١٩٩٤ إلى التركيز على معالجة الأوضاع الاقتصاديـة من خلال انتهاج مسـارين متلازمين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشـاط الاقتصادي والتنموي وتمثل ذلك في:

* اعتمـاد برنامج الإصلاح الاقتصـادي والمالي والإداري بهدف تحقيـق الاسـتقرار الاقتصادي والحد مـن الضغوط التضخميـة ومعالجـة الاختـلالات فـي الموازيـن الداخلية والخارجية.

* انتهاج أسـلوب التخطيط التأشـيري والـذي يركز على تحديد الأهداف والسياسات والإجراءات والأدوات التي تحقق الكفـاءة الاقتصادية والفاعلية الإدارية وحسـن الأداء ونماء القطـاع الخاص. وفي ضوء ذلك تم الإعداد والتنفيذ للخطة الخمسـية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠ تجسـيداً لما اقره الدستور بـأن تسـلك الدولة منهـج التخطيـط العلمي فـي تنظيم اقتصادها وتوظيف مواردها.

وقـد بدأت الحكومة بتنفيذ برنامـج الإصلاح الاقتصادي بالتعـاون مع صنـدوق النقـد والبنك الدوليين في مارس ١٩٩٥ وذلـك من خلال حزمـة من السياسـات والإجراءات خـلال مرحلتي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وذلك كما يلي:

- مرحلة التثبيت الاقتصادي:

اسـتهدفت الحكومة خلال هذه المرحلـة إيقاف التدهور فـي المؤشـرات الاقتصادية ومـن ثم السـيطرة على عجز الموازنـة وميزان المدفوعـات ومعدل التضخـم وذلك من خلال تنفيذ العديد من السياسـات والإجـراءات الهادفة إلى التثبيت المالي والنقدي وإعادة الهيكلة والتي شملت إصلاح الأجهـزة الإداريـة وتحديث الأنظمـة والقوانيـن المرتبطة بربـط وتحصيـل الإيـرادات العامـة ورفع كفـاءة تحصيل الضرائـب والرسـوم الجمركيـة وذلك من خـلال الحد من التهرب الضريبي والجمركي وفرض ضرائب جديدة.

كما تم إعـادة النظر في هيكل النفقات العامة من خلال ترشيد وتقييد النفقات الجارية وتخفيض الأجور والمرتبات، والتدرج في رفع الدعم عن السـلع الأساسـية والمشـتقات النفطيـة، وتحريـر أسـعار الصـرف ومنهـا سـعر الصـرف الجمركـي، وكذا تمويـل عجز الموازنة مـن مصادر تمويل حقيقيـة من خلال إصـدار أذونات الخزانة كسياسـة نقدية لتنظيم العرض النقدي وامتصاص السيولة الزائدة.

- مرحلة التعديل الهيكلي:

ركزت هذه المرحلة على إجراء إصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وفي منظومة التشـريعات والقوانين ذات العلاقة بالنشـاط الاقتصادي والاستثماري والبنوك والإدارة وذلك من خلال تقليص دور الدولة في النشـاط الاقتصادي والتحـول نحو الاقتصاد الحر، وتحريـر التجارة وإزالة القيود الإداريـة والكميـة على الـواردات وإعادة هيكلـة التعريفة الجمركيـة في حـزم محدودة لا تتجـاوز أربع حـزم، والغاء القيود على حركة الصرف الأجنبي والسماح بتحويل رؤوس الأموال والأرباح من وإلى الخارج من خلال تحرير المعاملات الرأسمالية بالإضافة إلى خصخصة المنشآت العامة وتعويم العملة وتحرير أسـعار الفائدة، إلى جانب معالجة المديونية الخارجية.

برنامج شبكة الأمان الاجتماعي

ونفـذت الحكومة عدد من البرامج الأخـرى منها برنامج شـبكة الأمان الاجتماعي وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لبرامـج الإصلاحـات الاقتصاديـة الناتجة عن رفـع الدعم الحكومي عن السـلع والخدمات الأساسـية. حيث تم إنشاء العديـد مـن الصناديق في إطار شـبكة الأمـان الاجتماعي أهمها «صندوق الرعاية الاجتماعيـة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشـروع الأشـغال العامة» بالإضافـة إلى العديد من البرامـج الأخرى كبرنامج الأسـر المنتجـة والصناديق المخصصـة لتمويـل المشـاريع الصغيرة... وقـد تعزز دور شبكة الأمان الاجتماعي خلال الفترة الماضية حيث ساهمت في التخفيـف من الفقر مـن خلال تقديم الإعانـة النقدية للحالات المسـتحقة أو عبر المشـاريع الخدميـة والإنمائية الكبيـرة والصغيـرة وإتاحة فرص العمـل الدائمة والمؤقتة وتوفيـر فـرص التأهيـل والتدريب فـي المجـالات المدرة للدخل وتقديم القـروض والإعفاءات والرعايـة والتأمينات الاجتماعية المختلفة.

الإصلاحات الإدارية

كمـا نفـذت الحكومـة برنامجـاً للإصـلاح الإداري وذلك لمعالجـة التضخـم الوظيفـي الناتج عـن دمـج الجهازين الإداريـين السـابقين والـذي أدى إلى ارتفاع قيمـة فاتورة الأجور والمرتبات سـواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو مـن إجمالـي الإنفاق العـام وكذا انخفـاض قيمة الأجور والمرتبـات وعدم قدرة الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة على تأدية الوظائف الموكلة إليه بكفاءة وفعالية.

وقد أقرت الحكومة في عام ١٩٩٨ اسـتراتيجية تحديث الخدمـة المدنيـة التي اسـتهدفت إعادة بناء نظـام الإدارة العامة وتهيئـة المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص وتقديم الخدمـات الحكوميـة الضروريـة بدرجة عالية مـن الجودة والكفاءة وتنشيط الاستثمارات لإيجاد فرص عمل جديدة.

وفي هـذا الإطار تم تنفيـذ حزمة من الإجـراءات أهمها المسـح والتعـداد الوظيفي الذي شـكل لبنة أساسـية في بنـاء قاعدة معلوماتية متكاملـة، وتحديث الخدمة، كما بدأ تشـغيل المراكز المعلوماتية المزودة بالبيانات الكاملة عن موظفي الجهاز الإداري للدولـة والقطاعين العام والمختلط من خلال ربط شـبكي فيمـا بينها وبين المركز الرئيسـي. كما اعتمدت الحكومة سياسـة جديدة للتوظيف تعتمد على الإعلان والمسـابقة والكفاءة بهدف إرسـاء مبدأ العدالة في تكافؤ الفرص بين المتقدمين لشـغل الوظيفة العامة وكذا رفد الأجهزة الحكومية بأفضل الكفاءات من بين المتقدمين. كما اقر المجلـس الأعلى للخدمة المدنية خلال عام ٢٠٠٤ نتائج واتجاهات دراسة تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية المقدمة إلى الجمهور والقطاع الخاص والتي تأتي في إطار جهود الحكومة لإصلاح الإدارة والارتقـاء بآلياتها وأنظمتها الإجرائيـة التـي تكفل تبسـيط الإجراءات وعـدم ازدواجها بيـن أكثر من جهـة حكوميـة، واعتمدت برنامجـاً للتجديد في تطوير الخدمات العامة يسـتهدف نشر مفاهيم الابتكار والتجديـد والتطوير في أسـاليب وإجـراءات العمل لتقديم الخدمات العامة للمواطنين بأسلوب متميز من حيث الجودة التي تقدم بها والوقت والتكلفة والجهد في الحصول عليها.

كمـا أنشـأت صنـدوق الخدمـة المدنية لمعالجـة أوضاع العمالة الفائضة من خلال صرف المرتبات أو الإحالة للتقاعد أو التعويـض للراغبيـن في تـرك الوظيفة العامة أو شـراء سـنوات الخدمـة للإحالة إلـى التقاعد أو توفيـر التدريب و التأهيل بهدف إعادة التوزيع. وقد تم في هذا الإطار إحالة ما يزيـد عن ٣٥ ألف موظف إلى التقاعد لبلوغهم أحد الأجلين أو كليهما، كما تم تنزيل مرتبات ما يزيد عن ١٥ ألف موظف مزدوج. كما سـيتم إزالة الاختلالات في كشوفات المرتبات وصـولاً لإصدار وتعميـم كشـف الراتب الموحـد في كافة وحدات الجهـاز الإداري للدولة والقطاعيـن العام والمختلط تمهيداً لمنح الرقم الوظيفي بنظام البصمة والصورة وذلك تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بإصلاح الأجور فقد قدمت الحكومة مشروع الاسـتراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ومشـروع قانون نظـام الوظائـف والأجـور والمرتبـات إلى مجلـس النواب لإقرارها.

وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين أوضاع موظفي الدولة ورفع الكفاءة الإدارية، بالإضافة إلى القضاء على الاختلالات الموجودة فـي هياكل الأجور القائمة تمهيـداً للانتقال إلى الهيـكل الموحـد للأجور والمرتبـات لتحقيق مبـادئ وقيم المسـاواة والشـفافية والاسـتقرار الوظيفي ورفع مستوى جـودة تقديم الخدمـات الحكومية، ومواكبـة للتغيرات في ارتفاع تكلفة ومتطلبات مستوى المعيشة للحد من مظاهر الفسـاد وتقليص فرصه وأسـبابه الناتجة عن تدني الأجور ومعدلات الدخل.

الأداء الاقتصادي ١٩٩٥-٢٠١٠ م

سـاعد التنفيـذ المتزامـن لـكل مـن برنامـج الإصلاح الاقتصـادي والمالـي والإداري والخطـط الخمسـية الأولى والثانيـة والثالثـة واسـتراتيجية التخفيـف مـن الفقر على تحقيـق نتائـج إيجابية حيث تـم القضاء علـى الاختلالات الماليـة والنقديـة وتحقيق الاسـتقرار وزيادة معـدل النمو الاقتصادي...

حقـق الناتـج المحلي الإجمالـي نمواً بلغ في المتوسـط ٥,٥٪ فـي الفتـرة ١٩٩٥م -٢٠٠٠م وذلك في ظل تراجع معدل النمو السـكاني مـن ٣,٧٪ إلـى ٣,٥٪ وبالتالي فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي خلال هذه الفترة من ٣٢ ألـف ريال في عام ١٩٩٥ إلـى ٧٧,٤ ألف ريال في عام ٢٠٠٠.

كما أسـهمت القطاعـات الاقتصادية الإنتاجية السـلعية منهـا والخدمية بدور رئيسـي في تحقيـق النمو خلال هذه الفتـرة وبنسـبة ٥,٦٪ للقطاعـات السـلعية و٦,٣٪ فـي القطاعـات الخدمية بالإضافـة إلى خفض الطلـب المحلي الكلـي إلـى الناتج المحلـي الإجمالي مـن ١٢٠٪ إلى ٩١٪ خـلال نفس الفترة ما أدى إلى التحسـن الواضح في ميزان الاقتصاد الكلي.

ونما الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ بالمتوسـط ٤,٢٪ كمـا بلـغ متوسـط معـدلات النمـو في القطاعات غير النفطية ٤,٩٪. وتشير التوقعات إلى استمرار ضعـف معدل النمـو الاقتصـادي خلال عـام ٢٠٠٥ نتيجة تحقيـق قطاع اسـتخراج النفط لمعدل نمو سـالب ?٤,٩٪ خلال نفس العام وذلك بسـبب تراجع الإنتاج النفطي بنحو عشـرة ملايين برميل بالإضافة إلى اسـتمرار تباطؤ النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما ارتفـع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة خلال فترة تنفيذ الخطة الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م من نحو ٤,٦٪ عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٧,٢٪ عام ٢٠١٠م.

وبلغ متوسـط النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي المحقق والمسـتهدف حوالي ٧,١٪، وعلى العكس من ذلك شـهد الناتج المحلي الإجمالي النفطـي تراجعاً كبيراً وحقق نمواً سالبا سـنوياً بلغ -٨,٩٪ في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٦ ? ٢٠٠٩م.

- السياسة المالية:

تميزت السياسـة الماليـة فـي هذه الفترة بأنها سياسـة انكماشـية اسـتهدفت تقليص النفقات الجارية والتدرج في رفع الدعم عن السـلع الأساسـية (القمـح والدقيق) وصولاً إلى إلغائه فـي عام ١٩٩٩ والذي وفـر حوالي ٣٠٠ مليون دولار علـى الموازنـة العامـة كانت تخصص لدعم السـلع المذكـورة، فيما لا يـزال الدعم قائماً للمشـتقات النفطية نتيجة المسـتجدات في الأسواق النفطية. كما انخفض عجز الموازنـة إلى ٠,١٪ مـن الناتج المحلـي الإجمالي في عام ١٩٩٦ ثـم ارتفـع إلى ٦,٧٪ في عام ١٩٩٨ بسـبب تراجع عائـدات اليمن من الصادرات النفطية نتيجة هبوط أسـعار النفط في الأسواق العالمية ثم تحول العجز إلى فائض بلغ ذروته ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠.

وتمكنت السياسة المالية من خفض النفقات الجارية إلى ٧٦٪ وزيادة النفقات الرأسـمالية والاستثمارية إلى ١٨,١٪ فـي عام ٢٠٠٠ وتحقيق فائض في الموازنة بلغ ٢,٤٪ في عام ٢٠٠١ والسيطرة على العجز عند الحدود الآمنة وبحيث لا يتعدى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٥.

كمـا تحول فائـض الموازنـة العامـة الـذي تحقق عام ٢٠٠٦م والـذي مقداره ١,١٪ من الناتـج المحلي إلى عجز متزايـد وصل إلى ? ٩,٣٪ عـام ٢٠٠٩م ، وقدرت الموازنة العامة العجز لعام ٢٠١٠ بحوالي ٧,٤٪.

وركزت السياسـات المالية على تعزيـز اللامركزية عبر تخويل المكاتـب الحكومية في المحافظات والمديريات في تنفيـذ موازنات السـلطة المحلية في ظـل تقيدها بقواعد وأسـس النظام المالي والمحاسـبي وبما يتفق مع نصوص قانون السـلطة المحليـة ولائحته التنفيذيـة والمالية، هذا إلى جانب استكمال إنشـاء الوحدات الحسابية على مستوى المديريـات وتأهيـل كوادرهـا بما يكفل رفع مسـتوى أداء وكفـاءة السـلطة المحلية، بالإضافـة إلى حوسـبة النظام المالـي وتطبيـق نظـام «الاسـكودا» الجمركـي ونظـام «دينفـاس» الخـاص بالقـروض الخارجية بما يسـاعد في توفير قاعدة البيانات وزيادة شفافيتها.

- السياسة النقدية:

أثمـرت السياسـات النقدية التي نفذهـا البنك المركزي والمتمثلة في توحيد أسعار الصرف المتعددة وتطبيق نظام تعويم سـعر الصـرف في تحقيق الاسـتقرار لسـعر صرف الريـال مقابـل العملات الأجنبيـة. كما اتخـذ البنك العديد من الإجـراءات التحريرية ومن ذلك تحريـر التعامل بالنقد الأجنبي بيعاً وشـراءً وتحويلاً وألغيت كافـة القيود الإدارية التي كانت مفروضة علـى التعامل بالنقد الأجنبي. وترافق كل ذلـك مـع مجموعة مـن التدابيـر التي اسـتهدفت في مجملها تنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي والتي ارتفعت إلـى ٦ مليـار دولار نهاية عـام ٢٠١٠ تغطي ٨ أشـهر من الواردات.

وكان لتنفيذ الأدوات النقدية غير المباشرة والمتمثلة في إصدار أذون الخزانة بغرض تمويل عجز الموازنة الأثر البالغ في امتصاص السـيولة وخفض معدل نمو العرض النقدي إلى ٢٥٪ والتضخم إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٠م.

وتمكنت السياسة النقدية من تقييد نمو العرض النقدي عند ١٦٪ في عام ٢٠٠٥ والتضخم عند ١٠٪ وشهد العرض النقدي نمواً سـنوياً متوسـطا خلال فترة الخطة الخمسـية الثالثـة (٢٠٠٦-٢٠١٠)) بلغ حوالي ١٦,٦٪. كما انخفضت نسبة النقد المتداول خارج البنوك من ٣٧٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢٪ في عام ٢٠٠٤ ، و بلغت نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠م حوالي ٣٤,٥٪ في المتوسـط، كمـا انخفضـت الأهمية النسـبية لإجمالي النقود مـن ٣٩,٥٪ عام ٢٠٠٦ إلـى ٣٧٪ في عام ٢٠١٠, وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسـبية لإجمالي شبه النقد من ٦٠,٥٪ إلى ٦٣٪ خلال نفس الفترة.

- القطاع الخارجي:

تحسـن موقـف الموازيـن الكليـة الخارجية خـلال هذه الفترة وذلـك بفضل ارتفاع عائدات الصـادرات النفطية إذ انخفـض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلى ١٣٢,٥ مليـون دولار و١٥٢ مليـون دولار على التوالي في عـام ١٩٩٧، ثم عاد للارتفـاع عام ١٩٩٨ إلى ٧٨٥ مليون دولار و٤٥٥,٥ مليـون دولار علـى التوالـي وذلـك بسـبب هبوط أسـعار النفط في الأسـواق الدولية. ثم تحول العجز إلى فائض بلغ ذروته عـام ٢٠٠٠، حيث بلغ فائض الميزان التجـاري ١٣١٢ مليـون دولار والميزان الكلـي للمدفوعات ١٣٨٨ مليـون دولار وذلـك بفضـل ارتفاع أسـعار النفط، كما شـهد الميزان الكلي للمدفوعات عـام ٢٠٠٩عجزاً بلغ ١,٢٨٩,٩- مليون دولار بنسـبة ٤,٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالـي مقارنـة بفائـض ٦٠١,٦ مليون دولار وبنسـبة ١,٩٤٪ من الناتـج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ الأمر الذي يكشـف مدى ارتهان ميزان المدفوعـات للعوامل الخارجية بسـبب الاختلالات التي يعاني منها هيكل الصادرات نتيجة سيطرة الصادرات النفطية على ٩٢٪ مقابل ٧٪ للصادرات غير النفطية.

كمـا بذلـت الحكومة جهـوداً حثيثـة في خفـض الدين الخارجـي وذلك من خلال التفـاوض مع نادي باريس والذي وافـق على شـطب ٦٧٪ مـن المديونية اليمنيـة، وبالتالي فقـد انخفض الديـن الخارجي إلى ٥ مليـارات دولار مقابل ٩,٩ مليـار دولار في عام ١٩٩٥ يشـكل ١٧٦٪ من الناتج المحلي.